

في الواجهة

سلام: الملك فلتنان... وأخشى الوقوع في المحذور

أريد إشعار اللبنانيين بأنني تخلت عنهم. إلا أن إستمرار الوضع على ما هو عليه يجعلني شريكاً في التعطيل والشغور الرئاسي، كما أن استمرار بقائني على هذا النحو كأنني أعطي التعطيل وإبقاء البلاد بلا رئيس، وهو ما لا أريده. إستمرار الحكومة بخلافاتها وانقساماتها أفضل دليل على أنها تغطي الشغور الرئاسي. لست وحدي المسؤول، لكنني أتحمل كرئيس للحكومة القسط الأوسع من المسؤولية. الأمر سيان بالنسبة لديهم لأن لديهم أحزابهم ومكاسبهم ومنافعهم».

هل يعول على دور لرئيس مجلس النواب نبيه بري في ملمة أشلاء الحكومة؟

يقول سلام: «الرئيس بري لم يقصر مرة، ولم يبخل بجهوده ومحاولاته، ولولاه ومساعدتي في لم هذه الحكومة لما أمكننا ربما أن نصل إلى هذا اليوم». يضيف: «بالتأكيد كان حل مشكلة النفايات بعد ثمانية أشهر قطعاً إجتزاه. كان البلاء الكبير. طبعاً هو إنجاز في ظل التعثر الذي نحن فيه. كان إختراقاً، كما التعيينات الإدارية في جلسة الخميس كانت إختراق الحد الأدنى إذا أخذنا في الإعتبار المناخ الذي ساد الجلسة».

هل طوى صفحة الإستقالة؟

يقول سلام: «التفكير في الإستقالة ليس سوى تعبير عن التذمر من عجز الحكومة عن العمل، وهي ليست هدفاً في ذاتها. لا أبحث عن مكاسب في الحكم ولا أريد منافع. بل أنا زاهد. إلا أن مقاربتلي للإستقالة مرتبطة بمدى شعوري بأن الناس لم يعد يجدون فائدة من بقاء هذه الحكومة. قبل أسبوعين بلغ البأس لدى اللبنانيين حيال كارثة النفايات حداً لم يكن في الإمكان تحمله، وضمير سؤالا في خاطرهم هو من أجل ماذا تستمر هذه الحكومة واستمر أنا على رأسها؟ فكرت في الإستقالة لأن ليس لي أن أحمل وحدي عبء مشكلة تراكمت منذ أكثر من 20 عاماً، والمسؤولون عنها يعرفون أنفسهم، وهم من يقتضي حمل هذا الوزر. لوحت بالإستقالة أكثر من مرة وأنا أراهن في الوقت نفسه على الوصول إلى نتيجة تنهي هذه المشكلة التي تحولت إلى سُمّ يتجرعه اللبنانيون. فعلاً أنجزنا هذا الحل الذي هو لغم كبير أزحناه - وإن بعد وقت - من طريقنا وطريق اللبنانيين على الأقل مرحلياً. لكن ذلك لا يعني أنني مرتاح إلى إستمرار الشغور الرئاسي الذي ينهك حكومتنا ويطيل عمرها وعمر خلافتها».

ولا الوزراء يحاسبون أنفسهم بل ينقلون نزاعات أحزابهم وتياراتهم إلى داخل مجلس الوزراء».

لا يتردّد في القول إن ثمة «من يساهم عن عمد في تباطؤ عمل الحكومة وإضعاف دورها في هذه المرحلة إلى الحد الأدنى، من دون أن يكون هناك إنهيار مدوّ إلى حين التوصل إلى انتخاب رئيس للجمهورية. إلا أن ذلك يعني أيضاً التسبب بمزيد من عرقلة الانتخاب والذهاب من ثم إلى مجهول لا نعرف أين نصبح فيه؟ ينهار النظام، يتغير، ينفجر. لا أحد يعرف أين يمكن أن يقودنا إنهيار كهذا؟ كاننا لم نتعلم من الإنهيارات التي عرفناها. في الطائف كان هناك من يلّم البلد، ثم في الدوحة كان هناك من يلّم البلد. الآن ليس من يفعل ذلك، وليس ثمة من يابه بنا. صحيح أن هناك قراراً إقليمياً بعدم إهياره، لكن ذلك غير كاف، وقد لا يمنع تداعي السقف على رؤوس الجميع».

لا يسقط سلام الإستقالة من حسابه: «نعم هدّدت بها مرتين وثلاثاً وأربعاً، وساهدت بها. على ما يبدو لا تنتظم أحوال مجلس الوزراء إلا بعد كل تهويل بالإستقالة. أحاول أن لا أصل إلى هذا الحد، إلا أنني أخشى فعلاً من أن أصل إليه. طبعاً الإستقالة ليست حلاً ولا

أخيراً، وطبيعة السجال غير المألوف، ما يجعل جهود ملمة الحكومة تنطوي على صعوبات: «لا أعرف ماذا ينتظرنا! أخشى من المحذور الذي هو انفرط عقد الحكومة. أي فرق بين حكومة مشلولة وحكومة تصريف الأعمال؟ إنها نفسها».

يقول سلام: «ما أن ننتهي من مشكلة حتى نقع في أكثر من مشكلة، ومنها ما هو مفتعل. كان أحداً من الوزراء لا يريد أن يعمل، أو يعمل على إمرار الوقت فحسب. طبعاً الشغور الرئاسي يرخي بثقله على الوضع العام، مع أننا في الحكومة، في الأساس، إتفقنا على قاعدة أساسية هي أن البلد لا يمضي بلا رئيس للجمهورية، لذلك يقتضي أن نعمل في سبيل هذا الهدف. لكن نعمل في سبيل متطلبات الناس والحوؤول دون إنهيار البلد. منذ البداية قلت للجميع إن علينا العمل في مجلس الوزراء، في الظروف الصعبة الحالية، كما لو أنه مجلس إدارة رغم أنه مركز القرار لأن الظروف أحالت طاولة الحوار الوطني إلى مركز للقرار. لنذع مجلس الوزراء يعمل. لكن الواقع أنهم لا يريدون لمجلس الوزراء أن يعمل».

يسوء سلام تنامي الخلافات بين مرحلة وأخرى دونما التقاط الأنفاس: «في بداية العام قالوا سنترك مجلس الوزراء يعمل. بعدما اختلنا طويلاً على سبل ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية وأوجدنا طريقة تعاون في اتخاذ القرار، بلغنا في الجلسة الأخيرة الذروة بفتح سجلات طائفية ومذهبية. الملّق فلتنان تماماً. لا رئيس للجمهورية لسنتين مضتا وقد راكمتا السلبيات إلى حد يوصلنا إلى تاكل الدولة ومؤسساتها، مجلس نواب لا يجتمع سوى مرة أو مرتين في السنة. تسيّب كامل. لا أحد يحاسب الحكومة،

لا تنتظم أحوال مجلس الوزراء إلا بعد كل مرة أهذد بالإستقالة (هيلم الموسوي)



بين الصبر والياس يقيم الرئيس تمام سلام على رأس حكومته. أضحه التلويح بالإستقالة العصا الوحيدة التي يجبه بها وزراء لا يسمعون الجرس، ولا يصغون إلا إلى خلافتهم وانقساماتهم. إلا أنهم يسارعون إلى الحلوك ما إن يهدد الرجل بالإستقالة

نقولا ناصيف

في مثل هذا اليوم لسنتين خلتا، 19 آذار 2014، مثلت حكومة الرئيس تمام سلام أمام مجلس النواب لنيل ثقة حازتها اليوم التالي بـ 96 صوتاً. أصبحت النور بعد مخاض غير مسبوق استمر 11 شهراً، لم ياذن فحسب بانه القياس الجديد للوقت الذي سيستغرقه مذ ذاك تأليف الحكومات، بل أذن خصوصاً بالشغور الرئاسي المحتمل. إلا أن ما لم يكن في الحسبان أن تشهد حكومة الإئتلاف بين قوى 8 و14 آذار - مع أن أياً منهما لم يعد كذلك - هذا الكمّ من الإنقسام والتفكك والنزاعات على نحو قلب مهمتها رأساً على عقب: من حكومة تنتشل الإستحقاق الرئاسي من الشغور إلى حكومة تحتاج إلى من ينقذها من نفسها. أول من بات يتذمر من استمرارها هو رئيسها بالذات إلى حد بحمله على القول إن «الملق قد أقلت تماماً»، وهو يقيم حصيلة ما شهده في جلسة الخميس. أوشك أن يحمل أوراقه ويغادر مجلس الوزراء بعدما بلغت السجلات بين الوزراء حدّاً من النزوع المذهبي لا يطاق: «لا يمكنني إدارة مجلس الوزراء يجري فيه ما يجري. أنتم من يتحمل المسؤولية. مرت ثلاث جلسات ونحن غارقون في السجلات السياسية من دون مناقشة جدول الأعمال. هذه الجلسة مخصصة لجدول الأعمال. لننته منه ثم نبحث في القضايا الأخرى».

كانت جلسة الخميس إحدى أسوأ الجلسات التي ترأسها سلام. إلا أن مجلس الوزراء في الأسبوعين المقبلين في إجازة بسبب الأعياد، من شأنها حمل رئيس الحكومة على مزيد من التفكير والمشاورات في مرحلة لا يخفي أنها تفلقة في ضوء ما أثير

بأن السلطة لجأت إلى فرض الخطة خلافاً لإرادة البلدية وإرادة أهالي الشويجات عموماً، وفق ما يقول السوقي.

وفيما كان المقرر أن تعقد خلية أزمة الشويجات مؤتمر صحافياً مساء أمس لتعلن خطواتها التصعيدية، يليه مؤتمر صحفي «منسّق» في عرمون للتوصل إلى «موقف مشترك رافض»، وفق ما قال عدد من الناشطين لـ «الإخبار». تأجل مؤتمر «الخلية» إلى أجل لم يُسم، وألغى مؤتمر «الرفض» في عرمون، ليحل مكانه مؤتمر مشترك بين وزير الزراعة أكرم شهيب و«فعاليات منطقة عرمون وقرى الشحار». «نصف» الحاضرون الموقف الرافض المرتقب، وخلصوا إلى القبول بإعادة فتح مطمر الناعمة «لمدة ستين يوماً فقط». وقال المتحدث «باسم رجال الدين وبقية المجتمع المدني في عرمون وجوارها» إنه «بناءً على وعد الزعيم وليد جنبلاط، تم التوافق على الخطة (...) وأي خلل في الوعود التي أعطيت لنا سيكون لنا موقف مواجهته». من جهته، قال شهيب إن «الأهالي وافقوا بمحنة إنما بشروط، إذ لن يكون هذا المطمر إلا لـ 60 يوماً»، مُضيفاً: «وعدي لهم دين».

قبل مؤتمر شهيب بوقت قصير، كانت «حملة إقفال مطمر الناعمة» تُذكر بوعود، كان راعيها شهيب نفسه، ألت إلى تمديد المطمر 17 سنة «تحملنا فيها 70% من نفايات لبنان»، وفق ما قال الناشط أجود عبّاش. وأضاف الأخير: «ذقنا طعم الهواء لمدة 8 أشهر، وما أنتم تعيدوننا إلى الوضع السابق (...) أهدونا معامل فرز وتدوير لا ملايين»، مُشيراً إلى أن «قرارنا: نستحق الحياة»، وافتأ إلى أن القضية «مسألة كرامة». الحملة الأخيرة رُدّها شهيب في المؤتمر، وذلك في معرض تشديده على «تضحية الأهالي»، وبالتالي «وعده بإقفال المطمر نهائياً بعد انتهاء مهلة الشهرين»، وقال شهيب إن هناك «قيمة مالية مقدرة بنحو 11 مليون دولار خُصصت لمعالجة المطمر بعد الإهمال الذي لحقه على مرّ سنوات».

مصادر مقربة من سلام علقت بـ «أن الخطة ماشية والباقي تفاصيل»، ومساءً أكّدت شركة «سوكلين» أن أعمال رفع النفايات ستبدأ عند السادسة من صباح اليوم.

(الإخبار)

علم وخبر

الحريري: لا تنازل لميقاتي

يرفض الرئيس سعد الحريري تقديم أي تنازل للرئيس نجيب ميقاتي، ولو كان شكلياً. ويعتقد رئيس تيار المستقبل أن في مقدوره ترتيب تحالف مع النائب محمد الصفدي والوزير السابق فيصل كرامي في الانتخابات البلدية المقبلة، مع عدم ممانعته أن يكون على اللائحة

سمير أبي الملمع، والرؤساء السابقون للرابطة: الوزير ميشال إده، الدكتور جوزف طرييه والأمير حارس شهاب، قد عقدوا اجتماعاً قبل يومين عرضوا خلاله الإجراءات الخاصة بانتخابات المجلس التنفيذي الجديد اليوم، طالبين من الرئيس التوافقي أنطوان اقليموس إعادة النظر بلأئحته عبر ضمّ العميد إبراهيم جبور لعضوية المجلس التنفيذي للرابطة، بهدف عدم إقصاء تيار المردة. ورأى البيان أن قراراً من هذا النوع «سيلاقى من دون شك ارتياحاً عاماً لدى البطريركية المارونية والموارنة، وسيؤدي إلى رض الصوف».

(الإخبار)

التي يدعمها مرشحون علويون غير محسوبين على تيار المستقبل. ولا يزال الحريري متمسكاً بأن على ميقاتي أن يبادر إلى الاتصال به، لا العكس.

فرنسا وبريطانيا وحزب الله

تعمل كل من فرنسا وبريطانيا على عدم تضمين القرار حول حالة حقوق الإنسان في سوريا، وصف حزب الله بـ «الميليشيا الإرهابية». وتجري حالياً المشاورات بشأن القرار في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

زغيب مرشح التيار والقوات؟

يجري التداول في مدينة زحلة بمعلومات تشير إلى إمكان أن يتوافق التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على ترشيح رئيس بلدية زحلة أسعد زغيب إلى الانتخابات البلدية المقبلة. وتجري مفاوضات بين القوات وحزب الكتائب، الذي يُفاوض باسمه النائب إليي ماروني. ومن المتوقع أن يتلاقى الطرفان على ترشيح زغيب. وتتجه الكتلة الشعبية في المقابل إلى إعلان لأئحتها الخاصة.

عطلة عيد الفصح

٤/٢٩ إلى ٥/٢

الأردن (رحلات مباشرة) عمان، جرش، مادابا، تل نيبو،

٥/٢٨ إلى ٥/٢ - رحلات مباشرة

براغ
قينا
اسطنبول
شرم الشيخ
كاپادوكيا، مرسين وانطاكيه

55 NAKHAL
Years
سامي الصلح، ٢٨٩ ٢٨٩
جونية، لا سيبتيه: ٩٣٩ ٩٣٨

www.nakhal.com